إصدار ١٤٠ ألف جواز سفر من بداية العام

مدير إدارة الهجرة والجوازات: آليات عمل جديدة لمضاعفة أعداد الجوازات الممنوحة

| وكالات

كشف مدير إدارة الهجرة والجوازات اللواء خالد سليم حديد عن وصول كمية من المواد الخام المطلوبة لطباعة جوازات السفر خلال فترة قريبة الأمر الذي سيسهم في مضاعفة أعداد الجوازات الممنوحة للمواطنين.

وقال اللواء حديد في تصريح لوكالة الأنباء «سانا»: «إنه ونتيجة لازدياد الطلب للحصول على جوازات السفر وعدد المراجعين لفروع الهجرة والجوازات وضعت آليات عمل جديدة بعد إنجاز التراكم الحاصل نتيجة لقلة المواد الخام الموردة».

وبيّن حديد أنه وبهدف ضبط عملية الحصول على الجوازات ومنع السماسرة ومعقبي المعاملات من استغلال المواطنين وابتزازهم مادياً يجري تسيير دوريات من فرع التحقيق لفرعي دمشق وريفها وفروع الإدارة المركزية، مشيراً إلى أنه نتيجة للمراقبة الدائمة والمتابعة الحثيثة من فرع التحقيق وإلقاء القبض بشكل يومي على أشخاص يحاولون استغلال الناس أصبحت محاولات الاستغلال قليلة جداً.

وحول عمل المنصة الإلكترونية للحجز أوضح حديد أنه تقبل خلال اليوم أعداد محددة تصل إلى ٢٠٠٠ شخص للدور العادي في حين يصل عدد الجوازات التي تصدر شهرياً إلى ما يقارب ٤٠ ألف جواز.

ولفت حديد إلى قيام عدد من الأشخاص بالدخول إلى المنصة ومحاولة تهكيرها للحجز لأشخاص مقابل منفعة مالية وصلت إلى ٣٠٠ ألف ليرة للحجز الواحد وقد ألقي القبض على أربعة منهم وتم تقديمهم للقضاء.

وأكد حديد منح جوازات سفر مستعجلة أو فورية من دون الحاجة للتسجيل على المنصة لمن هم داخل سورية وذلك ضمن أولويات معينة «المقيمون خارج القطر والطلاب ممن لديهم إثبات بذلك والحالات المرضية إضافة إلى الموظف الموفد».

وأشار حديد إلى أن التكلفة المادية للجواز العادي تصل إلى ٥٠ ألف ليرة لمن هم داخل القطر إضافة إلى الرسوم المضافة في المصرف المستعجل ٧٥ ألف ليرة إضافة إلى الرسوم المضافة في المصرف و٣٠٠ دولار لجواز السفر العادي لمن هم خارج القطر و٨٠٠ دولار للجواز المستعجل.

وبلغ عدد الجوازات الصادرة خلال عام ٢٠٢١ «٨٨٨» ألفاً و٢٧٤ جوازاً وعدد الجوازات الصادرة منذ بداية العام الحالي وحتى الـ٣١ من آذار الماضي ١٤٠.٩ ألف جواز.

الأسعار نار في اللاذقية

رئيس لجنة سوق الهال: البندورة ليست لعامة الشعب وأسعار الخضار متمردة

| اللاذقية - عبير سمير محمود

أرقام غير مسبوقة تسجلها أسعار الخضار في اللاذقية، لتسبق أسعار الفواكه الموسمية لأول مرة في تاريخ السوق، إذ تسبق البندورة سعر الفريز بأكثر من ألفي ليرة، كما تتجاوز البطاطا سعر الموز بحوالي ٨٠٠ ليرة.

وخلال رصد «الوطن» مبيع الخضار والفواكه في عدد من أسواق مدينة اللاذقية، سجل كيلو البندورة تراوحاً بين ٣٥٠٠ – ٥ آلاف ليرة، والخيار بين ٣٢٠٠ – ٤ آلاف ليرة، البطاطا ٢٥٠٠ – ٣ آلاف ليرة، الخسة ١٥٠٠ – ٢٥٠٠ ليرة، جرزة البقدونس ٦٠٠ ليرة، كيلو البصل ٢٠٠٠ ليرة، والثوم ١٠ آلاف ليرة، الفاصولياء بين ٩ – ١٢ ألف ليرة، الباذنجان ٤ آلاف ليرة، كيلو الزهرة ٢٢٠٠ ليرة.

وأستغرب مواطنون هذا الارتفاع الجنوني بالأسعار، متسائلين عن سبب غلاء الخضار التي باتت كمؤشر البورصة ترتفع بكل دقيقة لتباع بسعر جديد على مزاج الباعة من دون رقابة أو التزام بأي تسعيرة، منوهين بأنه حتى التسعيرة التموينية باتت لرضا التاجر وليس المستهلك!

وذكرت إحدى السيدات أن «البرغل ببندورة»، أكلة الفقراء الشهيرة في اللاذقية باتت أكلة الأمراء، مع وصول تكلفتها إلى ٢٠ ألف ليرة لشخصين من دون احتساب الغاز والزيت! في حين أنها لعائلة تتطلب نحو ٤٥ ألف ليرة (٤ كيلو بندورة بنحو ٢٥ ألفاً وكيلو ونصف الكيلو برغل ١٠ آلاف ليرة) إضافة لتكاليف البصل والثوم حسب الرغبة.

رئيس لجنة تسيير أعمال سوق الهال في اللاذقية معين الجهني قال لـ«الوطن»، إن الأسعار عادية مقارنة بالظروف الاستثنائية التي نمر بها، فالمواد الأولية أسعارها استثنائية ما يعني أن التكلفة استثنائية العملة الصعبة وتكلفة الاستيراد وتم إنتاجها بتكاليف مرتفعة، وهذا المزارع المنتج يريد أن يربح ويبيع بهامش ربح فليس من الضروري أن يشتريها المواطن العادي ويأكل بندورة بهذه الظروف إنما ينتظر لموسمها بالصيف ويشتريها إذ تباع بأسعار أقل من التكلفة عند توافرها كما كانت العادة سواء للأكل أو العصر (رب البندورة) خلال أشهر حزيران وتموز وآب من كل عام.

ورأى الجهني أن الفلاح وسط هذه الأحوال إذا لم يكن قادراً على الربح فلن ينتج، وعلى سبيل المثال إذا باع بقيمة ٥ ملايين في البيت البلاستيكي الذي كلفه ١٠ ملايين فلن يستمر بالإنتاج في الواقع الراهن وهذه حقيقة قائمة، متوقعاً إلى خروج عدد كبير من البيوت البلاستيكية عن الإنتاج بفعل العوامل الجوية وارتفاع كل مستلزمات الإنتاج بشكل عام.

وقال: طالبنا المعنيين بتحرير أسعار الخضار والفواكه فهي متمردة، فالمواد غير قابلة للاحتكار أو التخزين، وإذا لم يتم بيعها في اليوم نفسه تصبح غير صالحة «بتخرب»، ما يضطر البائع لبيعها والمضاربة على غيره في السوق فيخفض السعر وهكذا على جميع المواد.

> خروج عدد كبير من البيوت البلاستيكية عن الإنتاج بفعل العوامل الجوية

وأضاف رئيس لجنة سوق الهال: إن التسعيرة التموينية تضع المبيع بسعر المفرق وليس الجملة لأنه لا يوجد سعر محدد، ما يعني أن تحرير أسعار الخضار والفواكه «كل واحد يبيع على كيفه» يؤدي حتماً إلى انخفاضها بالمنافسة والمضاربة غير المباشرة بين باعة المفرق على كل الأصناف التي بالمجمل لا تُخزن ولا تحتكر.

ولفت إلى أن حركة سوق الهال ضعيفة وعكس التوقعات في رمضان المبارك «الذي كنا نأمل أن تكون الحركة فيه أفضل بكثير عما هي حالياً»، مبيناً أن السوق يقوم على العرض والطلب وفق مبدأ التجارة العالمية.

لم تعد هناك سوق سوداء.. وسنعدّ مذكرة لـ«المالية» لإيجاد حلول للتكليف الضريبي العالي على الصيادلة

عضو في نقابة الصيادلة لـ«الوطن»: لم يعد هناك أدوية مقطوعة والكميات المتوافرة مقبولة جداً

| محمد منار حميجو

كشف عضو مجلس نقابة الصيادلة جهاد وضيحي أن كل الأدوية التي كانت مقطوعة سابقاً أصبحت متوافرة وبكميات مقبولة جداً في الصيدليات ولم تعد هناك أدوية توزع بشكل مقنّن على الصيدليات، واصفاً الوضع حالياً بالنسبة لتوافر الأدوية بالممتاز.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح وضيحي أنه تم تجاوز مشكلة انقطاع أصناف من الأدوية في الأسواق وحالياً المعامل توفر جميع الأصناف التي كانت مقطوعة أو قليلة في الأسواق وخصوصاً بعد التسعيرة الجديدة التي أصدرتها وزارة الصحة أخيراً، مؤكداً أنه حالياً لم تعد هناك سوق سوداء لبيع أصناف من الأدوية التي كان توافرها في الأسواق قليلاً نتيجة توافر هذه الأدوية حالياً.

وبيّن وضيحي أن حليب الأطفال ما دون السنة متوافر بكل الأنواع في الصيدليات وبكميات شبه مفتوحة ولا يوجد أي مشكلة حالياً في هذا الموضوع.

وفي موضوع آخر كشف وضيحي أنه سيتم إعداد مذكرة إلى وزارة المالية حول موضوع التكليف الضريبي على الصيادلة لإيجاد حلول لهذا الموضوع وحتى لا يكون التكليف الضريبي مرهقاً للصيدلي وخصوصاً أن هناك الكثير من الصيادلة اشتكوا من التكاليف الضريبية العالية عليهم.

وفيما يتعلق بموضوع المكافأة الخاصة للصيادلة العاملين في القطاع العام الذي رفع قيمتها مجلس الوزراء أمس الأول إلى ٥٠ ألفاً بدلاً من ٢٠ بين وضيحي أن عددهم قليل مقارنة بأعداد الصيادلة المسجلين في النقابة من دون أن يذكر أعداد العاملين في القطاع العام أو نسبتهم، مشيراً إلى أن عدد الصيادلة حالياً بلغ نحو ٣٨ ألف صيدلي وهذا يدل على أن هناك تزايداً بأعداد الصيادلة المسجلين في النقابة.

> ٣٨ ألف صيدلي في سورية وهناك ازدياد في التسجيل بالنقابة

وحول إجراءات النقابة لتحسين وضع الصيادلة أكد وضيحي أن لدى النقابة مستودعها المركزي للأدوية وأنه يحتاج إلى وقت حتى تنعكس نتائجه على تحسين الوضع العام وذلك بتحسن وضع خزانة التقاعد وكذلك الاستثمارات التابعة للنقابة، معتبراً أن العجلة دارت في هذا الموضوع.

وأشار إلى أنه من المتوقع أن يتم عقد مؤتمر النقابة العام في الشهر الخامس، لافتاً إلى أنه يتم إعداد الجدول الخاص بهذا المؤتمر وخصوصاً بعد انتهاء مؤتمرات فروع النقابة في المحافظات التي تم طرح العديد من المطالب فيها بما يخص وضع الصيادلة.

العاملون في الجهات العامة في طرطوس يشكون شركات التأمين

مدير هيئة الإشراف على التأمين: من غير المسموح لأي مقدم خدمة تقاضي فروقات أسعار تحت أي مبرر

| طرطوس- هيثم يحيى محمد

وصلت «الوطن» اتصالات ورسائل عديدة خلال الفترة الماضية من عاملين في الدولة ضمن محافظة طرطوس يشكون فيها تحميلهم مبالغ تفوق ثلاثة أو أربعة أضعاف نسبة تحمّلهم الواردة في عقود التأمين المنظمة بين دوائرهم ومؤسساتهم العامة وبين التأمين السورية أو شركات التأمين والإدارة سواء من الأطباء أم الصيدلية أو المخابر أو مراكز الأشعة أو... الخ.

وحجة هؤلاء الأطباء والصيدلة وأصحاب المخابر وغيرهم كما يقولون للعاملين الذين يراجعونها هي ارتفاع الأسعار بشكل كبير عليهم وعدم تعديل العقود بين الجهات العامة والتأمين بما يغطي التكاليف.

وأكدت إحدى العاملات أن أحد مقدمي الخدمة طلب منها نحو ١٣٠ ألف ليرة في حين أن ما يجب أن تتحمله لا يزيد وفق عقد التأمين على ٢٥ ألف ليرة.

وطالب الشاكون بمتابعة هذا الأمر وصولاً للمعالجة لأن جميع أو معظم العاملين في الدولة باتوا في وضع معيشي وحياتي سيئ يمنعهم من تحمل المزيد من نفقات العلاج الطبي وكل ما يتعلق به.

وضعنا هذه الشكاوى أمام المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين الدكتور رافد سليم محمد وسألناه عن وجهة نظر الهيئة فيها ورد بها وإجراءاتها للمعالجة فأجابنا بالقول: من غير المسموح لأي مقدم خدمة طبية بتقاضي فروقات أسعار، تحت أي مبرر. وأضاف: قامت لجنة سواء الاستخدام بفصل العشرات من مقدمي الخدمة الطبية من مختلف المحافظات، لأسباب تتعلق بإساءة تقديم خدمة التأمين الصحي.. كما اتخذنا عقوبات شديدة على شركات إدارة نفقات التأمين الصحي لأسباب تتعلق بممارسة دورها.

وقال محمد: أي مقدم خدمة طبية طلب مبالغ إضافية وعلمنا به، جرى تخييره فوراً بين الالتزام بالتعرفة أو الخروج من التأمين.. وبالتالي فكل من بقي قبل بالتعرفة وإجراءاتنا بمنتهى الشدة للمخالفين ورسالتكم هذه تساعدنا ، لتوجيه الشركات بإجراء تدقيق فوري طارئ وإضافي بمحافظة طرطوس لهذه الجزئية.

وورداً على سؤالنا حول مقترحاته للتطبيق الأمثل أجاب المدير العام: نأمل من العاملين في الجهات العامة إعلامنا بأسماء أي من مقدمي الخدمات الطبية الذين يطلبون ويأخذون زيادة منهم، فالأولوية في هذا المشروع بكل تفاصيله لا تقبل إلا أن تكون لمصلحة المواطن والعامل وحسن التعامل معه.. ومن ثم فإن أي شكوى تصلنا تساعدنا في ذلك.

قروض مشاريع الطاقة المتجددة تصطدم بالفوائد المرتفعة وتستثني المشاريع المنزلية والآبار

| السويداء- عبير صيموعة

أكد كثير من المستثمرين ومن أصحاب المشاريع الصغيرة الراغبين في الاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة في السويداء ممن تواصلوا مع الوطن عجزهم عن الحصول على قروض لتمويل تلك المشاريع بسبب التكاليف العالية التي فرضتها البنوك وخاصة بما يتعلق بفوائد تلك القروض متسائلين عن الدعم الحكومي لمشاريع الاستثمار في الطاقة المتجددة والمتمثلة بدعم الفائدة إلى الحدود الدنيا لتشجيع المواطنين.

وأشار الجميع إلى أن التعليمات التنفيذية لتلك القروض لم تكن على قدر الآمال المعلقة بها سواء من حيث التمويل أم الفوائد وخاصة أن الموافقة على تلك المشاريع ضمن البنوك الحكومية جاءت فقط لإقامة مزارع توليد الطاقة البديلة التي يتم من خلالها البيع لشركة الكهرباء كما تم منع التراخيص لأقل من ١٠٠ كيلو واط مع عدم منح أي قروض للمشاريع المنزلية أو استثمار الآبار الخاصة

هذا فضلا عن ارتفاع الفوائد في تلك البنوك إلى ١٢ بالمئة المتعلقة بقروض مشاريع الطاقة البديلة

وأكدوا أن الحال في البنوك الخاصة ليس بأفضل من البنوك الحكومية ورغم تقديمها التمويل بنسبة ١٠٠ بالمئة إلا أن الفوائد ضمنها تصل إلى ١٦ بالمئة مع إعطاء فترة استراحة عن التسديد لا تتجاوز الأشهر الستة علما أن قيام البنوك الخاصة بتمويل القروض المنزلية محدود وليس على مستوى الاستثمار المطلوب.

وأكد صغار الراغبين بإقامة تلك المشاريع أنه إذا لم يتم دعم الفائدة وتخفيضها فإن أي مشروع يصبح شبه فاشل خصوصاً مع غلاء الأسعار المهول حالياً والتجهيزات والاهتلاكات في التجهيزات خاصة مع تخفيض الدولة قيمة الكيلو إلى ٧ سنتات يورو.

إضافة إلى رفع قيمة الترخيص والرسوم وهذا يعني حصر الاستثمار بكبار رؤوس الأموال إضافة إلى أن المستثمر المتعاقد مع الشركة لمدة ٢٥ سنة سيصبح عبداً ثابتاً لمتغيرات الظروف ولا يستطيع التراجع وقد يضطر للبيع بأبخس الأسعار للدولة أو لمستثمر أقوى خصوصاً إذا بقي سعر الصرف ثابتاً فيتحول إلى كارثة مع استمرار الغلاء الأمر الذي سيبعد المواطن والمستثمر عن هذه المشاريع الحيوية

متسائلين ما خطط الدولة لحماية المستثمرين؟ وأين دور الصناديق واللجان التي تم تشكيلها لدعم تلك المشاريع؟

بدورها إدارة المصرف الصناعي أكدت لـ«الوطن» أن تقديم القروض لمشاريع الطاقة البديلة انحصر بنوعين من المشاريع أولها إقامة مزارع لتوليد الطاقة البديلة وبيعها للدولة وقروض للمنشآت الحرفية والمعامل الصناعية لتشغيل المنشأة والمعمل على أن يكون التمويل بنسبة ٦٠ بالمئة من تكلفة تلك المشاريع وبفائدة ١٢ بالمئة على ألا تتجاوز فترة الاستراحة من تسديد القسط الأول بحسب تعليمات المصرف الأشهر الستة مع عدم وجود قروض للمشاريع المنزلية حالياً.

كما أكدت إدارة المصرف التجاري على التعليمات ذاتها بتمويل مشاريع الطاقة المتجددة ولكن بفائدة ١١ بالمئة أما إدارة المصرف العقاري فأكدت أن تمويل قروض مشاريع الطاقة البديلة تم تحديدها وحصرها بمشاريع صناعة مستلزمات وتجهيزات الطاقة البديلة ومصابيح وأجهزة توفير الطاقة الكهربائية فقط.